الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الإفتتاحية: هل يستمع أحد؟

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2001) *الإفتتاحية: هل يستمع أحد؟*. رواق عربي، 6 (2)، 6-20.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

هل يستمع أحد؟

هل يستمع أحد لدعوة حقوق الإنسان في العالم العربي؟ نعم. ولكن بطريقة خاصة جدا، وهي طريقة تعكس جزئيا مدى تطور الحركة الحقوقية في العالم العربي وديناميتها في مواجهة خصومها الأفضل تنظيما. ولكنها تعكس أيضا وبدرجة أكبر مدى تطور الرأي العام والدينامية الخاصة بالحركة الاجتماعية في مختلف الأقطار العربية.

إن مهمتنا هنا هي استكشاف بعض عناصر الإجابة على ذلك السؤال ولكننا سنترك البحث في القضية لمعالجة علمية وميدانية أوسع في المستقبل. إذ يجب أن ندرك أنه مهما كان إلمامنا بأحوال المجتمع، ومهما كان تلامسنا مع الرأي العام قويا، فإننا لا نستطيع الإحاطة بجميع عناصر الإجابة، بل وربما لا يستطيع الرأي العام أن يصوغ إجاباته في عبارات واضحة، وقد لا يستطيع حتى أفضل الباحثين النظريين وذوو التجربة الطويلة بالعمل الميداني سوى لمس بعض العناصر السطحية التي عادة ما تطفو في الوعي لاستجابة الرأي العام لدعوة حقوق الإنسان. ومن ثم، فقد نضطر لترك الجانب الأهم والأعمق من الإجابة على السؤال للحياة نفسها: أي لتطور الحركة المجتمعية.

من يسمع وكيف؟

ماذا تعرف عن الحركة الحقوقية في بلادك؟. ما ذا لو وجهت سؤالا من هذا النوع لجمهور يتجمع ويتفرق في محطة كبرى للقطارات في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى في مصر أو المغرب أو تونس أو سوريا أو السودان؟ من السهل التنبؤ بأن الإجابات ستنتشر في رقعة واسعة من التباينات بين بلد وآخر من البلاد العربية المسماة. والأرجح أن المعرفة بوجود منظمات وطنية لحقوق الإنسان ستكون عالية في المغرب وتونس، ومنخفضة كثيرا في سوريا حيث ظلت الحركة الحقوقية تتسربل بالسرية حتى شهور قليلة مضت. وربما ستكون أقل قليلا أو أكثر قليلا في السودان عنها في سوريا، بسبب وجود الحركة الحقوقية السودانية في المنفى لفترة طويلة، من ناحية، ومستوى التسييس المرتفع في هذا البلد عنه في أكثرية الأقطار

العربية من ناحية أخرى. أما مصر فستحتل موقعا وسيطا في مقياس المعرفة بوجود حركة حقوقية على المستوى الوطني.

من المؤكد أن هذا التباين يتفق مع مستوى دينامية الحركة الحقوقية والحياة السياسية والمدنية ومستوى الرأي العام عموما. إن معرفتنا بقوة الحركات الاجتماعية والمؤسسات الدينية والحزبية تساعد في تحسس مدى وعي الرأي العام بالحركة الحقوقية؛ ولكن هذا التحسس سيظل تقريبيا إلى حد بعيد، إلى حين التعرف على أبعاده بقدر معقول من الدقة من خلال استطلاعات الرأي العام.

وطالما إننا لا نملك مثل هذه الاستطلاعات، فإن بوسعنا التخمين بما يلي.

إن الجمهور العربي يعرف بنسبة قابلة للمقارنة مع بلاد أخرى في شتى أنحاء العالم بوجود حركة أو منظمات وطنية لحقوق الإنسان. وقد لا تقل هذه النسبة عن ١٠ ٪ من مجموع السكان البالغين، وخاصة بين الرجال، وفي المحيط الحضري بصورة أكبر مما هو في الريف وبين النساء. وقد تصل هذه النسبة إلى الثلث في عدد من البلاد العربية، أو الخمس في بلاد أخرى؟

من أين تأتي لهذا الجمهور الواسع إذا صدق تخميننا- أن يتعرف على وجود حركة و طنية لحقوق الإنسان.

تخاطب الحركات الوطنية لحقوق الإنسان جمهورها في العالم العربي بطرق شتى. وأيسر هذه الطرق وأضيقها في نفس الوقت هى المطبوعات. فالغالبية العظمى من الحركات العربية تصدر مطبوعات عديدة، وعلى رأسها التقارير الدورية، والبيانات التي تحمل تقديرا للمواقف الحقوقية المتواترة.

والغالبية العظمى منها تصدر كتبا مبسطة للتعريف بميدان الحقوق الإنسانية بوجه عام، وبعضها مخصص لإشاعة المعرفة بحقوق بعينها، مثل حقوق المعتقلين، والمحبوسين، وحقوق الأطفال، والنساء، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وثمة بعض المنظمات والمؤسسات يصدر مجلات دورية على درجة أو أخرى من التخصص.

ومعظم مطبوعات المنظمات العربية لحقوق الإنسان ذات نوعية جيدة من الناحية الشكلية والمضمونية معا، ويمكن مقارنتها بأفضل المطبوعات التي قد

تصدر عن مؤسسات فكرية متخصصة. وبوسعنا أن نقدر المستوى العالي للنشرات التي تصدرها المنظمات الحقوقية، والتي تمتاز من الناحية الإعلامية المهنية عن غيرها من المنظمات الدعوية وهيئات المجتمع المدني بوجه عام.

ومن الصعب للغاية معرفة مدى تأثير هذه المطبوعات المتنوعة. ولكن لدى انطباع قوي بأنها نادرا ما تصل إلى جمهور متعطش للمعرفة بما تتضمنه. والأرجح أن الجمهور حتى المثقف- لا يتعامل مع أكثرها بجدية. ونادرا ما تحظى أية منظمة حقوقية مثلها في ذلك مثل مؤسسات المجتمع المدني، بل والمؤسسات الحكومية- باستجابة تذكر من جانب الجمهور الذي تصله هذه المطبوعات. بل ومن المشكوك فيه أنها تقرأ بعناية من جانب الفئة الضيقة من المثقفين والمبدعين، ناهيك عن الجمهور العام. ولا شك أن أفرادا عديدين يقبلون على قراءة تلك المطبوعات، لدوافع مختلفة، ومنهم الدارسون وبعض المحامين أو المشتغلين بالقانون. كما أن بعض الأفراد من الجمهور العادي قد يقبل فجأة على قراءة كتيب تعليمي بشئ من الاهتمام أو النهم عندما يقع في مشكلة تفيده في حلها هذه الكتيبات، ولكن يبدو لي أن المردود الحقيقي لمطبوعات المنظمات الحقوقية ضئيل جدا بالمقارنة بالجهود والموارد المادية التي تخصص لها.

يبدو لي أن المردود الحقيقي لمطبوعات المنظمات الحقوقية ضئيل جدا بالمقارنة بالجهود والموارد المادية التي تخصص لها.

ولا يمكن في الوقت نفسه لوم المنظمات الحقوقية على مسئوليتها عن هذه النتيجة المؤسفة. وسوف نبين لاحقا طبيعة المفارقة التي تخضع لها مثل هذه المطبوعات. ولكن ما يهمنا الآن هو الإشارة إلى عدم عدالة أي تفسير لهذا الجانب من الاستجابة العامة لخطاب المنظمات الحقوقية يقوم على جودة المطبوعات أو نقص مهنيتها. فهى والحق يقال متميز ة في أغلبها بالمقارنة بالمعايير الفنية والمهنية الحاكمة لهذا الشأن في العالم كله، و في العالم الثالث بصفة أخص.

كيف يستطيع الجمهور العام أو حتى القسم الأكبر من المثقفين إدراك المعرفة بوجود منظمات وطنية لحقوق الإنسان؟ إن عددا كبيرا من الناس قد وصلته هذه المعرفة عن طريق الدعاية المضادة للحكومة أو للصحف ووسائل الإعلام المملوكة أو المدارة عن طريق أحزاب أو مؤسسات حكومية أو معادية لسبب أو آخر لحركة حقوق الإنسان. وتفسر هذه الحقيقة ارتباك وتشوش الوعي بالحركات الحقوقية

على المستوى الوطني.

فلو عدنا إلى جمهور محطات القطار، وتأملنا في ردودهم عن السؤال الذي بدأنا به لأدركنا قسوة هذه الحقيقة. إن عددا كبيرا قد يعرف بوجود حركة لحقوق الإنسان على المستوى الوطني، ولكن الغالبية الساحقة من هؤلاء في أكثر الدول العربية المسماة قد لا تستطيع تسمية منظمة بعينها تسمية دقيقة. ومن المؤسف أن أكثرية الصحف والمجلات المتخصصة تخطئ في تسمية منظمة بعينها سواء كانت هذه الصحف تهاجم أو تدافع عن المناضلين الحقوقيين. وقد يلجأ أفراد ما من الجمهور لتأكيد معرفته بمنظمات حقوق الإنسان بتسمية واحد أو أكثر من القيادات الحقوقية، وخاصة لو كانت تلك الأسماء مشهورة أصلا أو مرتبطة بحدث ما نال شهرة وطنية.

وقد يتمكن أغلب من تعرفوا على مثل تلك المنظمات من التعبير عن وعيه بدور أو وظيفة الحركة الحقوقية على المستوى الوطني. غير أن هذا الوعي غالبا ما تعتوره أوجه كثيرة للارتباك والتشوش. وبوسعي التخمين بأن أكثرهم يذكر أدوار ا إيجابية على المستوى التجريدي وأنهم في نفس الوقت سيردفون هذه الأدوار بتعبيرات شتى تعكس شكوكا أو مخاوف أو قلقا ما، أو حتى إدانة مباشرة للحركة الحقوقية الوطنية بما يتفق مع الدعاية الحكومية الكثيفة ضدها.

ولكننا لا نعدم بين جمهور محطات القطار من ينبري للدفاع عن الحركة الحقوقية الوطنية بإيمان وإخلاص كاملين، ومن يقدر لهذه الحركة أدوارها الإيجابية، بالرغم من وعيه بالدعاية الحكومية المضادة. هؤلاء الأشخاص نادرون أو قليلون بالفعل، ولكن مجموعهم على المستوى الوطني ليس قليلا بحال.

إن التفسير المباشر لتلك الخريطة المفترضة لتوجهات الجمهور الواسع سهل للغاية، ويمكننا تقديمه في السياق الأساسي الذي يتمكن به هذا الجمهور من الإلمام بحقائق عامة عن الحركة الحقوقية، أو بالأحرى السياق الذي "يستمع" فيه ولو بصورة غير مباشرة للدعوة الحقوقية.

تحقق الحركة الحقوقية ذيوعها الحقيقي على المستوى الوطني أساسا في سياق المواقف التي تصدر عنها نحو أحداث متأزمة تستقطب اهتمام الرأي العام

بأسره. وحيث إن الواقع السياسي والاجتماعي العربي مولد باستمرار للأزمات "الوطنية" الكبرى، فإن مواقف المنظمات الحقوقية تنال ذيوعا وطنيا، حتى ولو عن طريق النقد الجارح و الهجوم الظالم الذي تشنه الهيئات الحكومية والقريبة الصلة بالحكومة على تلك المواقف.

قد تتباين الأزمات التي تذاع في سياقها مواقف الحركة الحقوقية على المستوى الوطني تباينا كبيرا. ولا يبدو أن هناك قانونا عاما يربط بين مستوى الذيوع الهجومي أو الدفاعي لمواقف الهيئات والمؤسسات الحقوقية، وجسامة تلك الأزمات إذا قدرناها بصورة تجريدية. فقد يكفي إضراب مناضل سياسي عن الطعام في لحظة بعينها لتفجير أزمة سياسية كبرى على المستوى الوطني. وقد تحير تلك الظاهرة عقول المراقبين الذين شاهدوا أحداثا أكثر جسامة بكثير قد تشمل اعتقال عشرات أو مئات من النشطاء السياسيين والشخصيات الفكرية الهامة دون أن يصل الأمر إلى هز الرأي العام أو التسبب في وقوع أزمة عامة.

تتباين الأزمات التي تذاع في سياقها مواقف الحركة الحقوقية على المستوى الوطني ولا يبدو أن هناك قانونا عاما يربط بين مستوى الذيوع وجسامة تلك الأزمات!

إن أكثر الأزمات السياسية الاعتيادية بالمعنى الحرفي لم تعد تستحوز على اهتمام مركز من جانب الرأي العام. إن بعض تلك الأزمات فقط هو الذي يبهر الرأي العام ويشحنه بالطاقة ويدفعه لمواقف استقطابية أو لأمزجة وتحليلات متعارضة. فالإرهاب والعنف الحكومي المضاد والحروب الأهلية وأعمال التمرد والفتن والمظاهرات الجماهيرية العارمة من الطبيعي أن تحدث هذا الأثر. وعادة ما يستقطب موقف منظمات حقوق الإنسان من مثل تلك الأحداث اهتماما عاما. ومع ذلك، فإن وعي الرأي العام بدور تلك المنظمات غالبا ما يتراجع ثم يتركز في جانب أو آخر من تلك الأحداث، وقد يبهت بسبب التشويش الناجم عن جسامة آثارها السياسية والاجتماعية والسكانية. ففي تلك الحالات، تكتسب الأيديولوجيا والقوى السياسية المؤثرة قدرا أكبر بكثير من الاهتمام العام. فطبيعة تلك الأحداث الكبرى تفرض توقعات خاصة بالنتائج التي حددها أو شارك في تحديدها الثقل المادي لمختلف الفاعلين في المعترك السياسي. بل إن الجمهور العام نفسه يخضع لظاهرة تسييس سريعة تقل معها أهمية العقل والنداءات الأخلاقية والمعايير الإنسانية التي تحتكم لها حركات حقوق الإنسان.

ولكن هناك أزمات أخرى لا تحسم مصير النظام السياسي أو المجتمع ككل تنال نصيبا كبيرا من الاهتمام العام، وخاصة تلك التي تشتمل على الهوية كبعد هام. فتشريع يصدر بشأن الزواج المدني في بيئة معبأة بالطائفية قد يدفع لنشوء أزمة سياسية مثلما حدث في لبنان مثلا منذ نحو عامين. ولا شك أن المظاهرات الممتدة للأمازيغ في الجزائر خلال شهور الربيع وبداية صيف هذا العام أيقظت اهتماما سياسيا بين الجمهور العام لا يضارعه سوى المتابعة شبه اليومية للقضايا ذات الصلة بالعنف الإرهابي والمصالحة الوطنية في الجزائر. ولا شك أن الأمر أقل حدة بكثير في المغرب، إلا أن كل منزل في البلاد بطولها وعرضها يشارك في المناقشات الخاصة بالحقوق اللغوية للأمازيغ هناك. أما في حالة مصر، فإن أحداثا مثل العنف الطائفي في قرية صغيرة مثل الكشح قد دفعت لنشوب أزمة سياسية عامة على المستوى القومي خلال عام ١٩٩٨ .وفي سياق هذا الحادث جذبت الحركة المصرية لحقوق الإنسان إلى بؤرة الضوء. وقد لا يكون السبب الحقيقي وراء ذلك بيان المنظمة المصرية أو غيرها من المنابر الحقوقية، بقدر ما كانت حدة موقف الحكومة ووسائل الإعلام التي تعبر عنها ضد هذا البيان او غيره. وبتعبير آخر، فإن الكثيرين ممن لم يكن من الممكن ان يسمعوا عن الحركة المصرية لحقوق الإنسان قد عرفوا عنها أو دفعوا لبناء انطباعات عنها بسبب الهجوم الحكومي المكثف وواسع النطاق ضد موقفها من تلك الأزمة.

ويؤدي تكرار تلك الأزمات إلى غرس اعتقاد غامض بأن شيئا اسمه منظمات حقوق إنسان قد صار فاعلا مهما في المعترك الوطني العام. وقد اتسع وتعمق هذا الاعتقاد بصورة عجيبة لدى قطاع واسع للغاية من الجمهور "بسبب تواتر مثل هذا النوع من الأزمات.

وبوجه عام، تفضي طبيعة تلك الأزمات وما يتصل بها من حروب وصراعات إعلامية إلى ارتباكات مؤكدة في تصور الجمهور العام للحركات الوطنية لحقوق الإنسان. فالقليل من تلك الأزمات لا يشتمل على أشكال حادة من الاستقطاب أو المواقف المتعارضة داخل الجمهور العام أو الرأي العام الوطني. وبوجه عام، فإن وقوف منظمات حقوق الإنسان ومساندتها لحقوق الأقليات غالبا ما يؤدي إلى نتائج

إن الكثيرين ممن لم يكن من الممكن أن يسمعوا عن الحركة المصرية لحقوق الإنسان قد عرفوا عنها أو دفعوا لبناء انطباعات عنها بسبب الهجوم الحكومي المكثف ضد موقفها من تلك الأزمات.

سلبية على تشكل صورتها أو الانطباعات العامة عنها لدى الأغلبيات. وفي بعض الأحيان، قد يقود حرص المنظمات الحقوقية على معالجة هذا النوع من الأزمات بتوازن وحكمة إلى صياغة مترددة للمواقف المعلنة، وهو ما يفضي إلى مزيج من عدم الفهم لدى الجمهور العريض، ويجعله مؤهلا لتلقي انطباعات سلبية أو دعاية مضادة، بقدر من التصديق.

وفي المقابل، هناك أزمات كثيرة أخرى تلاقت فيها مواقف الحركات الحقوقية العربية على المستوى الوطني مع الميول الجوهرية للجمهور العام، وقدر هذا الجمهور الوقفات الشجاعة للحركة الحقوقية. فكل ما يتعلق بأزمات المقرطة والإصلاح السياسي والدستوري، شهد مواقف قيادية للحركة الحقوقية. فساهمت هذه الحركة في توسيع هامش الحريات بقدر ما كان ذلك ممكنا في عدد من الأقطار العربية. وأظهرت هذه الحركة مستوى نادرا من الإخلاص لدعوتها والانسجام في مواقفها بغض النظر عن تباين وتأرجح القبول بهذه المواقف في الساحة السياسية، أو حتى في ساحة الرأي العام بالمعنى الواسع للكلمة.

إن دفاع الحركة الحقوقية عن الحقوق الإنسانية حتى لمن يمارسون الإرهاب، أو يتبنون استراتيجية العنف المنظم قد أجبرهم على احترامها.

وقد حظيت هذه المواقف في مجموعها بتقدير الرأي العام المستنير، بل وكسبت للحركة الحقوقية احترام حتى بعض خصومها. وعلى سبيل المثال، فإن دفاع الحركة الحقوقية عن الحقوق الإنسانية حتى لمن يمارسون الإرهاب أو يتبنون استراتيجية العنف المنظم قد أجبرهم على احترامها، بالرغم من أن الحركة الحقوقية خاصة في مصر كانت صريحة وواضحة في إدانتها للإرهاب وتحميله مسئولية انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

لقد جرت مناظرات مهمة مع بعض ممثلي التيار المتطرف من الحركة الإسلامية في مصر في نهاية الثمانينات. وأوضحت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن دفاعها المستميت عن حق المحبوسين من ممثلي هذا التيار وكوادره في معاملة قانونية تتفق مع المعايير الدولية،وعن مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء واحترام أحكامه لا ينطوي على أدنى درجة من الاتفاق مع سلوك أو أداء المنظمات الجهادية. واستهدفت هذه المناظرات حث قيادات هذه المنظمات على إعلان التخلي التام عن العنف بكافة مظاهره، واحترام الحق في الحياة وكافة الحقوق الأخرى

للمواطنين.

كما خاضت المنظمات الحقوقية المصرية وعلى رأسها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مناظرات وحوارات علنية مع قيادات وكوادر الإخوان المسلمين: أو التيار الاعتدالي للحركة الإسلامية، استهدف دفع التقدم بمواقفهم نحو حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة، والقبول بالمنظومة الديمقراطية.

كما خاضت الحركة الحقوقية حوارات مع تيارات سياسية ومدارس فكرية عديدة أخرى. وربما يعود بعض الفضل لهذه الحوارات جنبا إلى جنب مع مواقف الحركة الحقوقية تجاه القضايا العامة لميل مختلف الأحزاب إلى إبداء الاحترام ولو الشكلي، لمنظومة حقوق الإنسان وتضمنيها في برامجها السياسية وأنشطتها الإعلامية.

الدعاية الحكومية الكثيفة تمكنت من القاء ظل من الشكوك حول نزاهة الحركة الحقوقية بالتركيز على اعتمادها على التمويل الأجنبي.

والواقع أنه ليس من الجائز أن نبالغ في تقدير مدى ما تتمتع به الحركة الحقوقية من احترام في الساحة السياسية في عدد من الأقطار العربية. ولكننا لا نتجاوز الحقيقة كثيرا إذا أكدنا أن أداء الحركة الحقوقية في بلاد عربية مثل مصر وتونس وبدرجة أقل سوريا جعلها مركز النشاطية العامة في المجتمع، بل وأحيانا الصوت النقدي الطليعي أو حتى الوحيد لفترة من الزمن. إن السبب الرئيسي وراء هذه الظاهرة البارزة خاصة في الفترة (٩٠-١٩٩٥) هو تمكن النظام السياسي من ترويض مختلف الأحزاب والقوى السياسية.

لقد تراجع هذا الوضع كثيرا خلال النصف الثاني من التسعينيات بصورة ملموسة في مصر. ولكنه انتعش في هذه الفترة ذاتها في تونس وسوريا. إن تراجع المركز أو المكانة النسبية للحركة الحقوقية في مصر خلال السنوات الأخيرة يعكس تأثير مزيج من العوامل السلبية والإيجابية. فعلى الجانب الإيجابي، بدأت الصحافة تلعب دورا أنشط في بلورة المزاج أو الرأي- العام. وهو الأمر الذي فرض تراجعا نسبيا لصوت الحركة الحقوقية. أما على الجانب السلبي، فإن الدعاية الحكومية الكثيفة تمكنت من إلقاء ظل من الشكوك حول نزاهة الحركة الحقوقية، وذلك بالتركيز على اعتمادها على التمويل الأجنبي.

والواقع إن احتلال الحركة الحقوقية لموقع بؤرة الحياة العامة لم يكن ظاهرة

صحية. إذ ولد هذا الموقع ضغوطا استثنائية لتكليف الحركة الحقوقية بالواجبات والمهام التي يفترض أن تقوم بها مختلف القوى المدنية والسياسية. ولم يكن من الممكن للحركة الحقوقية أن تضطلع بمهمة النضال من أجل إصلاح الحياة المدنية السياسية في غيبة القوى الحية الأخرى في المجتمع. بل أسهم هذا الغياب في تمكين السلطة التنفيذية من الانفراد بالحركة ومحاولة القضاء عليها أو دفعها للانتحار.

ومن المؤسف مع ذلك أن التراجع الملحوظ للحركة الحقوقية في مصر لم يرتبط بتقدم القوى الحية في المجتمع للقيام بأدوارها، ومن ثم بدا هذا التراجع وكأنه أحد مظاهر الانحسار الشامل للحياة المدنية والسياسية.

لقد ساهمت هذه العوامل جميعا في تشكيل صورة الحركة الحقوقية سلبا وإيجابا لدى الجمهور العريض. أما بالنسبة للرأي العام المستنير، فإن صورة الحركة الحقوقية تبدو أكثر تركيزا سلبا وإيجابا في الوقت نفسه.

فما نسميه الرأي العام المستنير، هو القطاع الأكثر تأثرا بالأيديولوجيات والحركات السياسية والاجتماعية بمطالبها وآفاقها المتعارضة. ومن الطبيعي أن تتشكل صورة الحركة الحقوقية على ضوء ما تطرحه مختلف أقسام الرأي العام من أفكار وما تتبناه من مذاهب. وبوجه عام، صارت لغة حقوق الإنسان بذاتها مقبولة ولو شكليا من أكثرية القوى السياسية، ولكن الموقف المحدد من المنظمات الحقوقية ومواقفها يتباين في الواقع تباينا كبيرا، وينتشر على مقياس الرفض والقبول تبعا للأطر المذهبية.

دعنا من ذلك، نشير للجانب الأهم من عملية تعرف الرأي العام على الحركة الحقوقية. لقد تأملت طويلا الاتهام الشائع لهذه الحركة بالنزعة النخبوية. ويتردد هذا الاتهام في مختلف المنابر، إلى درجة اضطرتني أحيانا لتصديقها. غير أن الواقع يقول بعكس ذلك تماما.

إن عديدا من الخطابات التي تحمل شكاوى فردية لازالت تصلني بعد أعوام طويلة من تركي موقعي في قيادة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وتعكس هذه الحقيقة جزئيا ميل العديدين للتعرف على نشاط مؤسسي ما من خلال أشخاص

من المؤسف أن التراجع الملحوظ للحركة الحقوقية في مصر لم يرتبط بتقدم القوى الحية في المجتمع للقيام بأدوارها.

يحظون ببعض الشهرة. ولكن السبب الأهم هو أن أعدادا مذهلة من المواطنين قد صاروا يدركون بقدر ملحوظ من الوضوح أن هناك منظمة أو منظمات مصرية تدافع عن حقوق الإنسان وتسعى للقيام بواجبها في الحماية من خلال تحقيق الشكاوى الفردية والجماعية ومخاطبة المسئولين والرأي العام المحلي والدولي بشأنها. لقد قدمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هذه الخدمة الجوهرية منذ تأسيسها عام ١٩٨٥، وبوسعي التأكيد على أن المنظمة قد حققت وقامت بمهمة الدفاع والحماية لمصلحة آلاف عديدة من المواطنين الذين تقدموا بشكاوى فردية وجماعية حول ما وقع عليهم من إجحاف أو انتهاك. ومنذ بداية عقد التسعينيات لم تعد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وحدها في هذا الميدان. إذ نشأت منظمات أكثر تخصصا في أوجه محدودة للدفاع والحماية الحقوقية ففي مجال المساعدة القانونية نشأ مركز المساعدة، ثم مركز هشام مبارك للمساعدة القانونية، ويقوم مركز مساعدة السجناء بمهمته على اكمل وجه في حدود الإمكانيات والظروف السائدة. ويقوم مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب بمهمة لا غنى عنها. وثمة عدد آخر من المراكز والمنظمات الحقوقية الممتازة التي تتلقى الشكاوى أو تقوم بالدفاع الجماعي عن أعداد غفيرة من الناس. فمركز الأرض لعب دورا بارزا وخاصة أثناء فرض القانون ٩٦ لعام ١٩٩٢ والذي أحدث انقلابا في العلاقات الايجارية، وأدى إلى طرد مئات الآلاف من المستأجرين أو تغيير طبيعة العلاقة الايجارية التي تربطهم مع الملاك.

وبإيجاز، نستطيع دون أدنى مبالغة التأكيد على أن الحركة المصرية لحقوق الإنسان قامت خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وحتى الآن بالدفاع عن حقوق مئات الآلاف من المواطنين. ومن الصعب تقدير عدد هؤلاء الذين تعرفوا عن قرب على هذا الأداء، أو الذين تلامست معهم المنظمات الحقوقية الممكنة التي تقوم بأدوار دفاعية أو حمائية، ولكن المنطق والمؤشرات المتاحة تؤكد أن عشرات الآلاف على أقل تقدير قد أطلعوا بصورة مباشرة إما من خلال التقدم بشكاوى أو المشاركة في أنشطة، أو الملاحظة القريبة لنشاط تلك المنظمات. وثمة جانب آخر يؤكد هذا الاستنتاج. ذلك أن جانبا بارزا من انتهاكات حقوق الإنسان في مصر قد تمثل في

العقاب الجماعي. وخلال الفترة ٨٥- ١٩٩٥ انتشرت صور العقاب الجماعي بصورة ملحوظة للغاية في جميع أنحاء البلاد وفي الريف والحضر على السواء. ومن المؤكد أن دور المنظمات المصرية في التعاطي مع هذا الانتهاك الجسيم للقانون وللحقوق الأساسية قد سمح لمئات الآلاف بالتعرف ولو بصورة إجمالية وانطباعية على ما تقوم بها الحركة من أدوار.

وبوسعنا أن نضيف لذلك مختلف الأنشطة التعليمية والتدريبية والفكرية التي تقوم بها أكثرية المنظمات الحقوقية على المستوى الوطني، أو على المستوى القومي العام. ويصعب حصر أعداد هؤلاء الذين تلقوا مثل هذه الخدمة، ولكن المؤكد أنهم يعدون بالآلاف. ويجب أن نلفت النظر إلى النوعية العالية التي تستهدفها أنشطة التعليم والتدريب في مختلف الأقطار العربية، إذ يتشكلون من طلاب الجامعات والنشطاء والمثقفين والأشخاص المدفوعين داخليا للقيام بأدوار عامة.

قد يختلف المراقبون أو المشاركون في الحياة العامة حول تقويم الحركات الحقوقية في مختلف الأقطار العربية. ومن حق أي من كان أن يكون انطباعا أو رأيا سلبيا في هذه الحركات، غير أنه ليس من الصواب مطلقا دمغ هذه الحركة النخبوية، على ضوء ما سبق ذكره من اعتبارات. فالحركة الحقوقية مغموسة ومزروعة في الحياة الاجتماعية لبلادنا العربية. ولم يكن ذلك اختيارا بأي معنى، بل كان استجابة تلقائية وحتمية لطبيعة الحياة العامة وما يقع من انتهاكات فردية وجماعية ضد المواطنين.

انصرف اهتمامنا حتى الآن على تتبع الطرق التي يحتمل أن يتعرف بها الناس في عدد من الأقطار العربية على الحركة الحقوقية في بلادهم. وقد آن الأوان لأن نتعرف على مضمون ما قد يكونوا قد كونوه من صور عن هذه الحركات. إن ما نعنيه بالسؤال الذي صدرنا به هذا التقديم: أي السؤال: هل يستمع أحد هو المعنى المجازي. ويبحث هذا السؤال في قضية المدى الذي توصل به الناس إلى "الاقتناع" بالرسالة الحقوقية: أي بمدى ما رسخ في ضمائرهم وعقولهم بأن لهم حقوقا إنسانية على نحو قريب مما يقدمه القانون الدولي من تعريف لهذه الحقوق.

وثمة جانب متصل بالمسألة، وإن كان مستقلا نسبيا عنها وهو صورتهم عن

"الدعاة" أو "المدافعين" أو "النشطاء" الحقوقيين على المستويين الوطني والقومي.

لقد أدمن المثقفون المحبطون في المحيط العربي، وكذلك وسائل الإعلام حسنة النية ممارسة عادات ذهنية معينة عند تفسير استمرار فشل المشروع الديمقراطي والتعثر الملحوظ للمشروع الحقوقي في بلادنا العربية. ومن هذه العادات إلقاء المسئولية على العوامل الثقافية. والمفترض من هذا المنظور ان نبحث في الأسباب والجذور الثقافية التي جعلت أو تجعل البيئة العربية أقل حماسا من غيرها لاستقبال الدعوة الحقوقية والفكرة الديمقراطية.

وحيث إن تلك الممارسة قد صارت شائعة إلى درجة لا تصدق، فإن المرء لا يستطيع حماية نفسه من غزو هذا الاعتقاد. وتعبر هذه الحقيقة عن وجه مؤلم لتشكل الأمزجة والآراء حتى لدى القطاع المدرب من الباحثين والناشطين في مجالات مختلفة. ويخيل لي أحيانا أن ما يستحق البحث هو الميكانيزم الذي نصبح به جميعا أحيانا ضحايا الروايات والاعتقادات واسعة الانتشار، من هذا النوع، والذي يقرب من الأساطير.

فالتفسير الثقافي غالبا ما يكون جزافيا وربما حتى محببا إلى النفس أو على الأقل أثيرا لدى هؤلاء الذين يبحثون بقدر من التعجل عن تفسير مريح لأسباب فشلهم هم. "إن الناس لا يستمعون" هو تفسير من هذا النوع الذي يعتقنا من شعورنا المؤلم بالفشل.

ذلك أن المسألة في الواقع الميداني تبدو أكثر تعقيدا بكثير. فالمفترض أن التفسيرات الثقافية تفتش عما يدور في أذهان ومخيلات الناس من صور ورموز ومعتقدات وآراء، وما يدور في نفوسهم ووجدانهم من ميول وأحلام. ولو توقفنا عند هذا المعنى لوجدنا أن تفسير تعثر المشروع الديمقراطي بالقول بأن الناس في بلادنا العربية لا يملكون وعيا ديمقراطيا أو أنهم ليسوا مجهزين عقليا ووجدانيا للترحيب بالفكرة الديمقراطية والحقوقية، أن هذا التفسير يبدو خاطئا تماما. فما هو متاح من استطلاعات للرأي العام يؤكد عكس ذلك على طول الخط. وعلى سبيل المثال، وفقا لهذه الاستطلاعات تبدو المشكلة مختلفة إلى حد بعيد. فالجمهور العام لديه مزاج ديمقراطي لا يمكن إنكاره. ولكنه غير مستعد للكفاح

علينا أن نبحث في الأسباب. والجذور الثقافية التي جعلت أو تجعل البيئة العربية أقل حماسا من غيرها لاستقبال الدعوة الحقوقية والفكرة الديمقراطية.

المنظم لتغيير الأمر الواقع، من خلال الانضمام أو حتى التصويت لأحزاب ديمقراطية أو العمل من خلال مؤسسات مدنية. وقد يكون لهذا العزوف عن العمل النضالي والمنظم أسباب وجذور ثقافية. ولكن فهمنا سيظل ناقصا إذا توقفنا عند عوامل ثقافية موروثة من الماضي البعيد. والأفضل هو القيام بتحليل متعمق لطبيعة الصفقة السياسية المستترة والتي تحكم موقف وموضع مختلف أقسام المجتمع في المعترك السياسي والمدني. ويتطلب الأمر كذلك اقتحام طبقات الوعي المترسبة فوق بعضها البعض بفضل تجارب طويلة. وعلى سبيل المثال، فإن لدى الناس إدراكاً نافذاً بتوازن القوى الحقيقي، أي بمدى ما يتمتعون به من قوة -أو بالأحرى من ضعف نسبي أصيل- في مواجهة النظام البوليسي البيروقراطي الذي يواجهونه في الحياة اليومية. ولا يمكن فهم هذا الوعي بدوره إلا بتحليل دقيق لأوضاع وديناميه الاقتصاد السياسي في بلد معين. ففي حالة مصر مثلا، يعيش أقل قليلا من أربعة ملايين مواطن في كنف الحكومة بصورة تامة، والغالبية الساحقة من هؤلاء لا يملكون مهارات حقيقية يمكنهم مبادلتها في سوق مفتوح. ويدرك الناس ولو على نحو غامض أن مصيرهم قد يكون أكثر بؤسا فيما لو تغيرت الصفقة السياسية وتوقفت الدولة عن دعم وظائفهم في الحكومة المركزية والمحليات. وتقود تلك التبعية إلى ميل محافظ في كل ما يتعلق بقضية الاستقرار السياسي. وبكل بساطة يستنتج "أكثر الناس أن حكومة استبدادية مستقرة أفضل لهم من حكومة ديمقراطية تفتقر لعوامل الاستقرار، ومن البديهي أن هذا التقرير قد يكون صحيحاً في المدى القصير وإن كان مدمراً في المدى الطويل.

ثمة صرع ملحوظ إذن بين أماني الناس، وتقديرهم الخاص لقدراتهم الحقيقية على النضال من أجل هذه الأماني، في بلد مثل مصر. ويبدو لهم هذا القبول الطوعي بالهامشية ليس كأمر مسلم به، وإنما نتيجة لتراكم تاريخي ولوعي جزافي بشروط تحققهم في الميدان السياسي. ويؤدي هذا التسليم بالتهميش إلى إدراك الميدان السياسي باعتباره الميدان الذي يتفاعل فيه أقوياء. وغالبا ما ينظر لمناضلي حقوق الإنسان من المنظور نفسه. فطالما أنهم راغبون في نقد الحكومة، ومستعدون للمخاطرة بالوقوع فريسة لانتقامها، فهم بالتعريف أقوياء لسبب أو آخر "ولأن هذه

الجمهور العام لديه مزاج ديمقراطي لكنه غير مستعد للكفاح المنظم لتغيير الأمر الواقع من خلال مؤسسات مدنية.

الأسباب لا تبدو واضحة بذاتها فقد يعجب الناس بشجاعة هؤلاء المناضلين، غير أنهم ليسوا مستعدين للتسليم بإخلاصهم، أو نزاهتهم التامة.

والواقع أن الهامشية ذاتها هى شرط مولد لنظرة متشككة وتهكمية ومستلبة تجاه الفاعلين في ميدان السياسة. ويخضع المناضلون الحقوقيون مثلهم مثل غيرهم لتلك النظرة. فهم على أي حال متحررون من الوقائع الفظة والشروط اليومية الضاغطة على حياة الناس سواءً في الريف أو في الأحياء الفقيرة في المدن.

الشرط الحقيقي لتعلم واستيعاب رسالة حقوق الإنسان هو تصديق امكانية تحقيقها في الواقع من خلال نضال منظم.

ولن يكون الناس أبدا على استعداد لتلقي رسالة حقوق الإنسان أو أية دعوة أخرى بإخلاص وحسن نية حقيقي طالما أنهم لا يتفاعلون معها ولا يتخذونها هدفا لنضالهم المنظم. فالشرط الحقيقي لتعلم واستيعاب مثل هذه القيم هو تصديق إمكانية تحقيقها في الواقع من خلال نضال منظم.

ولهذا السبب تتباين استجابة الجمهور العام للدعوة الحقوقية تبعا لميراث العمل النضالي المنظم بينهم. وقد تقع هزيمة طارئة حتى لو كانت مؤكدة لهذا التراث النضالي، مثلما حدث في تونس. وقد يحدث العكس، حيث يتحقق انتصار جزئي على الأقل للنضال الحقوقي بفضل التراث النضالي المنظم مثلما حدث في المغرب. أما في البلاد التي لم تشهد تراثا نضاليا مدنيا أو سياسيا مثل أغلب دول الخليج، فإن قيم ومبادئ حقوق الإنسان نادرا ما تلفت النظر بالمقارنة بالأيديولوجيات الدينية مثلا.

غير أن التراث النضالي المنظم لا يشكل سندا دائما او مضمونا بذاته. فإضافة إلى قوة البيروقراطية العسكرية والبوليسية الحاكمة في عدد من الأقطار العربية، فإن الأوضاع المادية الفعلية قد تفضي إلى إثارة الشكوك حول قيمة النضال المنظم ذاته. فعندما تعجز النخب والطبقات الحاكمة طويلا عن إنجاز انقلاب صناعي أو حداثي، وتسود البطالة وتفتقر قوة العمل للمهارات الحقيقية في سوق مفتوح، وعندما تبدأ الأزمات الاقتصادية والمالية في فرض أكثر الاختيارات صعوبة، قد تفشل حتى حكومة مستنيرة أو اشتراكية في حل الأزمة بدون تضحيات جسيمة. عندئذ يبدأ التراث النضالي الطويل في التصدع. ويسود الاختلاط والتشوش، وقد يضرب اليأس بقوة في قلوب الناس مؤديا بهم إلى إحياء نظرة متشككة في قيمة

النضال السياسي والحقوقي. والواقع أن جانبا من هذه العمليات قد ظهر فعلا في حالة المغرب في ظل حكومة التناوب.

وفي مختلف الأقطار العربية، وخاصة تلك التي شهدت تجارب راديكالية سياسيا واجتماعيا، يؤدي عمق الأزمة الاقتصادية إلى حالة من التخبط الممتد. وتحتاج تلك الحالة إلى بحوث مستفيضة ومتعمقة.

أما ما يهمنا هنا فهو نتائجها بالنسبة للنضال الحقوقي. إذ غالبا ما تولد تلك الحالة نوعا من فقدان الثقة بالذات القومية، وهبوطا شديدا في المعنويات ونزعا مطردا للثقة في كل القوى والأيديولوجيات السياسية، والمثل العليا المدنية والأخلاقية. وغالبا ما يترافق تيار التحلل مع النزوع للتطرف مما يضاعف الضغوط على معنويات المجتمع، وقد يفتك بنسيجه الأخلاقي. ولا شك أن حركة حقوق الإنسان ستتأثر سلبا بهذه الظروف كلها.

رئيس التحرير